بيان وفد جمهورية العراق

اجتماع الدول الاطراف لإتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البايولوجية (البكتريولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة

جنيف 22 تشرين الثاني 2021

السيد الرئيس

في البداية نود ان نتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة هذا الاجتماع مؤكدين دعمنا الكامل لجهودكم للتوصل الى نتائج جوهرية وملموسة لهذا الاجتماع، كما نود ان نضم صوتنا الى بيان مجموعة حركة عدم الإنحياز.

السيد الرئيس

يمكن لإتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية أن تساعد في تركيز الانتباه على الطبيعة المتطورة للتهديدات البيولوجية وزيادة الاهتمام بالجهود الدولية وتعزيزها لمنع الانتشار والإرهاب وبناء روابط أوثق بين القطاعات المختلفة ذات الصلة. كما يمكن الاستفادة من اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية من خلال التواصل والتنسيق العالميين بشأن النطاق الكامل لأنشطة إدارة المخاطر الناجمة عن التهديدات البيولوجية.

السيد الرئيس

يتطلب التنفيذ الأمثل لأي جهد وطني لمجابهة التهديدات البيولوجية تعاوناً وتنسيقاً دولياً يمكن الإستفادة منه للحد من مخاطر إساءة استخدام علوم الحياة و بالتالي تمكين التهديدات البيولوجية. كما ان بناء القدرات على المستوى الوطني لمواجهة التهديدات البيولوجية ومنها الارهاب البايولوجي لايتم بشكل امثل الا من خلال تعاون جميع الدول الاطراف في مواجهة تلك التهديدات والاستجابة السريعة لها من اجل تقليل المخاطر الناجمة عنها بما فيها مخاطر السلامة البايولوجية والامن البايولوجي والكشف المبكر عن تفشي الامراض المعدية سواء كانت طبيعية او متعمدة.

يسعى العراق إلى النهوض بالتعاون الدولي المثمر والمستمر مع جميع الدول والمنظمات الدولية حول التهديدات البيولوجية والتطور العلمي والتكنولوجي وتحديد الخطوات لمجابهتها من خلال تعزيز الشراكة والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأطراف في إطار إتفاقية حظر الأسلحة البايولوجية والإتفاقيات الدولية لمكافحة الارهاب على حد سواء.

وبهذا الصدد عملت جمهورية العراق ومن خلال الوزارات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة وفي مقدمتها وزارة الخارجية وهيئة الرقابة الوطنية لمنع الانتشارعلى تعزيز التعاون بين العراق والعديد من الدول الاطراف في اتفاقية حظر الاسلحة البايولوجية من اجل بناء وتطوير القدرات الوطنية في مجال الوقاية والاستعداد والاستجابة للتهديدات البيولوجية لتقليل المخاطر الناجمة عنها. وفي هذا الاطار عُقد اجتماع تنسيقي للجنة

الوطنية لأدارة المخاطر البيولوجية في عمان / الاردن للفترة من 9 الى 11 تشرين الثاني 2021 بدعم من الولايات المتحدة الأميركية، حيث تم مناقشة المحاور الأساسية من نشاطات اللجنة وكما يلي:

- تحديث القائمة الوطنية للمسببات المرضية في العراق و الية السيطرة على تلك المسببات من خلال وضع ضوابط واجراءات التعامل معها في المختبرات .
- الاعلان عن انجاز مسودة الدليل الاسترشادي لتداول ونقل الاحياء المجهرية المرضية والسموم البيولوجية في العراق .
- الاعلان عن انجاز مسودة الاستراتيجية الوطنية لمواجهة التهديدات البيولوجية .
- اعتماد مضامين برنامج لرفع الوعي بالمخاطر البايولوجية في العراق ومنها عقد المؤتمر الوطني الثاني لرفع الوعي في عام 2022 يهدف الى رفع مستوى الوعي بالمخاطر البايولوجية للعاملين في المؤسسات الوطنية ذات الصلة .

السيد الرئيس

من المهم الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز قدرة المجتمع الدولي على تقديم المساعدة بشكل فعال تنفيذاً للمادة العاشرة و المادة السابعة وقد توصلت الدول الأطراف خلال مؤتمرات المراجعة و الاجتماعات السابقة الى اتفاقات و تفاهمات مشتركة لتنفيذ ماجاء في المادتين اعلاه بما فيها النظر بوضع إجراءات وآليات مفصلة من اجل تقديم المساعدة والتعاون. على الرغم من كل الاتفاقات والتفاهمات المشتركة لاتزال هناك تحديات كبيرة تواجه تطوير التدابير والإجراءات ذات الصلة بتقديم المساعدة المناسبة والطارئة للدول الأطراف، لمساعدتها في تنفيذ الإتفاقية او عند تعرضها للخطر بسبب اي انتهاك للأتفاقية.

السيد الرئيس

ان التطور المستمر في العلوم البيولوجية يستوجب السعي لضمان أن الاكتشافات الناتجة وتطبيقاتها تستخدم فقط للأغراض السلمية كما يجب أن نضع في اعتبارنا المخاطر التي تسعى إلى إساءة استخدام ذلك التطور لأغراض غير سلمية. إضافة الى ضرورة الحد من مخاطر إساءة استخدام معارف العلوم البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى إطلاق متعمد أو غير مقصود لمواد بيولوجية.

السيد الرئيس

ان تعزيز التنفيذ الفعال والامتثال للألتزامات الدولية لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية يتم من خلال جملة أمور منها تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة بشأن الأنشطة البيولوجية المشروعة بموجب الاتفاقية، إضافة الى تنفيذ المعايير المتعلقة بالسلامة البايولوجية والأمن البايولوجي وتعزيز الوعي في اوساط العاملين في مجال علوم الحياة والسيطرة على تداول المواد البيولوجية .

وهنا يؤكد العراق على ما اوصت به مؤتمرات المراجعة السابقة للأتفاقية حول ضرورة إتخاذ جميع الدول الاطراف وفقاً لإجراءاتها الدستورية كل التدابير الضرورية التشريعية والإدارية والفنية والقضائية وغيرها من التدابير لتعزيز تنفيذ أحكام الإتفاقية .

شكراً سيدي الرئيس